الأمم المتحدة

AE

Distr.
GENERAL

A/49/169
E/1994/73
1 July 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والأربعون
البند ١٢ من القائمة الأولية*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٤
البند ٨ من جدول الأعمال
السيادة الدائمة على الموارد الوطنية في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب للجولان السوري

مذكرة من الأمين العام

في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٢/١٩٩٣ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٣، المعنون "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب للجولان السوري"، طلب المجلس الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. وكررت الجمعية العامة ذلك الطلب في قرارها ٢١٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ويتشرف الأمين العام أن يقدم الى أعضاء الجمعية والمجلس التقرير المرفق، الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.

* A/49/50/Rev.1.

المرفق

الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إنشاء اسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري

تقرير أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
لغربي آسيا

١ - كان إنشاء المستوطنات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ عام ١٩٦٧ موضوع قرارات مختلفة صادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة. وقد قضى مجلس الأمن، في قراره ٤٤٦ (١٩٧٩) المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٧٩، بأن السياسة والممارسة الاسرائيليتين المتعلقتين بإنشاء مستوطنات في تلك الأراضي ليس لهما أي سريان قانوني ويشكلان عقبة خطيرة في سبيل تحقيق السلم الشامل والعادل والباقي في الشرق الأوسط. وقد أعاد مجلس الأمن بالاجماع تأكيد ذلك الموقف في قراره ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠، الذي تضمنت ديباجته أن المجلس وضع في الاعتبار الحاجة الى النظر في تدابير من أجل العمل، بصورة نزيهة، على حماية الأرض والممتلكات الخاصة والعامة ومصادر المياه، وأكد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في أوقات الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[1] على الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس. وفي عام ١٩٨٠، أعرب أيضا مؤتمر العمل الدولي عما يساوره من قلق إزاء انشاء المستوطنات ودعا الى إنهاء تلك السياسة وكذلك الى إزالة المستوطنات القائمة.

٢ - واعتمدت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عام ١٩٩٣ القرار ٤١/٤٨ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، وفيه، بعد أن أحاطت علما بتقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (A/48/96 و A/48/78 و A/48/557)، أدانت بشدة استمرار اسرائيل في انتهاك اتفاقية جنيف السالفة الذكر وأكدت من جديد أن المستوطنات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، غير مشروعة وتمثل عقبة في سبيل السلم.

٣ - وأحاطت الجمعية العامة علما، في قرارها ٢١٢/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، بتقرير الأمين العام عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على إنشاء اسرائيل للمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وفي الجولان السوري A/48/188-E/1993/78؛ وأعربت عن ادراكها للانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للمستوطنات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وعلى السكان العرب للجولان

السوري؛ وأكدت من جديد حق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري غير القابل للتصرف في مواردهما الطبيعية وسائر مواردهما الاقتصادية، واعتبرت أي انتهاك لذلك الحق غير قانوني؛ وطلبت الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار. وهذا التقرير مقدم استجابة لذلك القرار.

٤ - وكانت اسرائيل، بُعيد حرب الأيام الستة، قد أنشأت أول مستوطنة في الجولان السوري. ومنذ ذلك الوقت، نميت تلك السياسة بصورة مكثفة نوعا ما وتسارعت منذ بداية عام ١٩٩٠[٢]. وتعمل الحوافز المالية والضريبية التي توفرها الحكومة على تشجيع المستوطنين على إقامة سكنهم في الأراضي العربية المحتلة.

٥ - إن توقيع حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على اعلان المبادئ بشأن ترتيبات الحكم الذاتي المؤقت A/48/486-S/26560، المرفق في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، هو أهم حدث سياسي تميزت به العلاقات الاسرائيلية الفلسطينية خلال العام الماضي. وينص الاعلان في مادته الأولى على أن هدف المفاوضات الاسرائيلية الفلسطينية هو "إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطينية مؤقتة، المجلس المنتخب ('المجلس')، للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لفترة انتقالية لا تزيد على خمس سنوات تؤدي الى تسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)". وقد أرجئ موضوع المستوطنات، في هذا الاعلان، الى مرحلة المفاوضات المتعلقة بالمركز الدائم، وهي مفاوضات يجب أن تبدأ في وقت لا يتعدى بدء السنة الثالثة للفترة الانتقالية.

٦ - ولقد أعطت مذبحة الفلسطينيين في المسجد الابراهيمي في الخليل في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٤، أهمية جديدة لمسألة المستوطنات وجعلت من الضروري ايجاد اجراءات نصفة كي يتم، على الأقل، تخفيف الأخطار التي تتهدد أمن السكان العرب، خاصة بالنظر الى كون المستوطنين الاسرائيليين، على العموم، مسلحين تسليحا جيدا. وقد أدان مجلس الأمن بشدة، في قراره ٩٠٤ (١٩٩٤) المؤرخ ١٨ آذار/مارس ١٩٩٤، المذبحة التي ارتكبت في مدينة الخليل والأحداث التي أعقبتها، مما أودي بحياة ما يزيد على ٥٠ من المدنيين الفلسطينيين وأدى الى اصابة عدة مئات آخرين بجروح؛ ودعا الى اتخاذ تدابير لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض المحتلة تشمل، في جملة أمور، توفير وجود دولي أو أجنبي مؤقت، وهو أمر منصوص عليه في اعلان المبادئ، وذلك في إطار عملية السلام الجارية.

٧ - وفي تموز/يوليه ١٩٩٢، أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي اسحق رابين بأن حكومته ستغير الأولويات الوطنية الاسرائيلية بالتركيز على استيعاب المهاجرين اليهود والحد من بناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن ليس في القدس الشرقية. وجعل هناك فرق بين المستوطنات السياسية والمستوطنات الأمنية ولم تعد الأولى محل تأييد من الحكومة. وفي مناقشة في الكنيست الاسرائيلي، توسع السيد رابين في الحديث عن هذا الفرق فأعلن أن سياسة الاستيطان في المستقبل لن تمس القدس الكبرى ولا الحدود مع الأردن والجمهورية العربية السورية.

٨ - وتظهر الاحصاءات الواردة من الميدان خلال الربع الثاني من عام ١٩٩٣، أن حكومة رابين لاتزال ملتزمة ببناء ٠٠٠ ١١ مسكن ممول تمويلا عام في الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية) وغزة، و ٠٠٠ ١٣ مسكن آخر في القدس الشرقية، بالاضافة الى ٢٠٠ ١ الى ٥٠٠ ١ وحدة اضطلع بها القطاع الخاص[٣].

٩ - ولقد اضطرت إدارة الولايات المتحدة، التي كانت قد وافقت في وقت سابق عن الطلب الاسرائيلي لمبلغ ١٠ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة بصورة ضمانات قروض، تقدم على دفعات سنوية قدر كل منها ٢ بليون دولار من عام ١٩٩٣ الى عام ١٩٩٧، الى تخفيض قرضها لعام ١٩٩٤ بمبلغ ٤٣٧ مليون دولار لاقتطاع المبلغ الذي حسبت الادارة أن الاسرائيليين قد أنفقوه على المستوطنات في الأراضي المحتلة في السنة المالية ١٩٩٣[٤]. واضطرت ادارة الولايات المتحدة الى اضافة ٦ ملايين دولار الى الميزانية التي قدمتها حكومة اسرائيل وذلك لتوفير مقابل المبلغ الذي أنفقته اسرائيل على المستوطنات في القدس الشرقية[٥].

١٠ - وتواصل توسع أنشطة الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة رغم الانخفاض في الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية. ومن المعروف جيدا أنه لم يصل إلا ٢٢٠ ٤٥٦ يهوديا سوفيتيا الى اسرائيل في الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٣[٦]، وذلك أقل بكثير من المليون مهاجر الذي قدرته اسرائيل للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٤، وتقدر الدراسات الأخيرة أنه لن يصل الى اسرائيل إلا ما يقرب من ٠٠٠ ٥٣٠ "يهودي سوفياتي" أثناء تلك الفترة، و ٠٠٠ ٢٠٤ الى ٠٠٠ ٢٧٥ آخرين أثناء الفترة من ١٩٩٤ الى ١٩٩٩[٧].

١١ - وقد استمر البناء رغم وجود عدد كبير من الشقق الكاسدة التي لم تبع في المستوطنات في الضفة الغربية وغزة. ويقدر أن حوالي ٠٠٠ ٤٤ شقة جاهزة بقيت غير مبيعة في عام ١٩٩٣. وقد تضطر حكومة رابين الى شراء تلك الشقق في سائر أنحاء البلاد بكلفة تقدر بمبلغ ١,١ بليون دولار[٨].

١٢ - وللاستيطان في القدس الشرقية أهمية خاصة. وينبغي ملاحظة، أولا، أن الكينست قد أقر في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ "قانون القدس"، الذي يعيد تأكيد الضم بحكم الأمر الواقع الذي جرى عام ١٩٦٧ ويعلن "القدس كاملة وموحدة" عاصمة لاسرائيل[٩]. وثانيا، أن هناك توسيعا مستمرا للحدود البلدية لـ "القدس الكبرى" التي تشمل جانبي المدينة الشرقي والغربي كليهما. ولقد أصبح مصطلح "القدس الكبرى" يشمل مساحة من الضفة الغربية هي أكبر بكثير مما كانت عليه قبل عقدين من الزمن. ويوضح ذلك عضو سابق في مجلس بلدية القدس بقوله: "إن المنطقة من رام الله في الشمال الى بيت لحم في الجنوب، ومعالي أدوميم في الشرق، وميفاسيريت [وهي ضاحية اسرائيلية من ضواحي القدس] في الغرب، هي المنطقة الميتروبولية"[١٠].

١٣ - ويعتبر كلا الحزبين الليكود والعمل "القدس الموحدة" عاصمة اسرائيل. ولقد أعلن عمدة القدس المنتخب مؤخرا، السيد إيهود ألمرت، اعتزامه إدارة القدس على اعتبار أن المدينة هي تحت حكم اسرائيل

وسيادتها. وهو وإن لم يكن باستطاعته البت في المستقبل السياسي للمدينة (فذلك مسؤولية الحكومة)، إلا أنه "يستطيع جعل الأمور تحدث على الأرض، مثل البناء على الحدود القديمة وايجاد الاستمرارية للاستيطان الاسرائيلي في القدس الشرقية"[١١]. ولقد حذر السيد حيدر عبد الشافي، الرئيس السابق للوفد الفلسطيني لدى محادثات السلم في واشنطن، في معرض تعليقه على هذه الممارسات، من سياسة الأمر الواقع هذه التي تقوض مستقبل اقامة دولة فلسطينية: "قد يكون الوقت متأخرا بعد سنتين أو ثلاث سنوات لاقامة دولة فلسطينية بسبب سياسة استمرار بناء المستوطنات حول القدس"[١٢].

١٤ - وهناك مجموعتان من الاحصاءات هامتان فيما يتعلق بديموغرافية القدس الشرقية. أولاهما تبين التوطين المستمر للمهاجرين الجدد في ذلك الجزء من المدينة، حيث يقدر أن يكون قد استوطن في الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٤ حوالي ٤ في المائة من جميع المهاجرين الذين يصلون الى اسرائيل ويري الجدول ١ الهجرة الى اسرائيل حسب منطقة الإقامة

الجدول ١ - الهجرة إلى إسرائيل

السنة	الى اسرائيل	الى القدس	الى القدس الشرقية
١٩٩٠	١٩٩ ٥٧٨	١٣ ٤١٨	٧ ٧٠٠
١٩٩١	١٥٦ ١٦٨	١١ ٨٣٥	٦ ٨١٣
١٩٩٢	٨١ ٤٨٣	٧ ١٣١	٣ ٣٣٥

المصدر: مؤسسة السلم في الشرق الأوسط، تقرير عن الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة (واشنطن العاصمة، أيار/مايو ١٩٩٣)، الصفحة ٥.

١٥ - وتتصل مجموعة الإحصاءات الثانية بتزايد تواجد المستوطنين الاسرائيليين، الذين كان عددهم في عام ١٩٩٣ يعادل الغالبية العربية في ذلك الجزء من المدينة لأول مرة. ويري الجدول ٢ عدد سكان جزأي القدس الشرقي والغربي في ١٩٦٧ و ١٩٩٠ و ١٩٩٣.

الجدول ٢ - عدد سكان القدس[أ] ١٩٦٧-١٩٩٣

	١٩٦٧	١٩٩١	١٩٩٣
الاسرائيليون	٤٠٠ ١٩٦	٣٧٩ ٠٠٠	٤٠٠ ٠٠٠
الفلسطينيون (حسب التقديرات الاسرائيلية)	٧٠ ٠٠٠	١٤٦ ٠٠٠	١٥٥ ٠٠٠[ب]
مجموع عدد السكان	٢٦٦ ٠٠٠	٥٢٥ ٠٠٠	٥٥٥ ٠٠٠
الاسرائيليون في القدس الشرقية	-	١٢٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠

المصدر: مؤسسة السلم في الشرق الأوسط، تقرير عن الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة (واشنطن العاصمة، أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)، الصفحة ٦.

(أ) بما في ذلك القدس الشرقية التي ضُمّت في عام ١٩٦٧.

(ب) هذا الرقم يرتفع الى ٠٠٠ ١٨٠ إذا حسب الفلسطينيون البالغ عددهم ٠٠٠ ٢٥ الذين لا يحملون وثائق هوية.

١٦ - في عام ١٩٩٣، كان هناك حوالي ٠٠٠ ٣٠٠ مستوطن اسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة موزعين على النحو التالي: ٠٠٠ ١٦٠ في القدس الشرقية و ٠٠٠ ١٢٠ في باقي الضفة الغربية؛ و ٥٠٠ ٤ في قطاع غزة؛ و ٠٠٠ ١٢ في مرتفعات الجولان وهذا يمثل زيادة ٠٠٠ ٢٠ على الأقل في عدد المستوطنين في القدس الشرقية، مع بقاء العدد في قطاع غزة وبقية الضفة الغربية ثابتا. أما بالنسبة لمرتفعات الجولان، فتعدل الأرقام على انخفاض طفيف في عدد المستوطنين (انظر A/68/188-E/1443/78، الصفحة ٣). وكان المستوطنون موزعين على ٢١١ مستوطنة، بما متوسطه ٤٠٥ ١ مستوطنين لكل مستوطنة. وعدد المستوطنين لكل مستوطنة في قطاع غزة (٢٨١) ومرتفعات الجولان (٣٣٣) قليل بالمقارنة بالمستوطنات "المسكونة" في القدس الشرقية (٧٧٨ ١٧). وأخيرا يجب ملاحظة أن المستوطنين يشكلون أقل من ١٥ في المائة من مجموع سكان الأراضي المحتلة، متراوحة نسبتهم بين ٠,٥ في المائة في غزة و ١٢ في المائة في الضفة الغربية و ٨٨,٩ في المائة في القدس الشرقية. ويرى الجدول ٣ عدد المستوطنين والمستوطنات حسب المنطقة الجغرافية.

الجدول ٣ - عدد المستوطنين والمستوطنات حسب المنطقة الجغرافية

	الضفة الغربية (باستثناء القدس الشرقية)	القدس الشرقية	الضفة الغربية (المجموع الفرعي)	غزة	مرتفعات الجولان	المجموع
المستوطنات الاسرائيلية	١٥٠	٩	١٥٩	١٦	٣٦	٢١١
المستوطنون الاسرائيليون	١٢٠ ٠٠٠	١٦٠ ٠٠٠	٢٨٠ ٠٠٠	٤ ٥٠٠	١٢ ٠٠٠	٢٩٦ ٥٠٠
المتوسط المستوطنون/المستوطنة	٨٠٠	١٧ ٧٧٨	١ ٧٦١	٢٨١	٣٣٣	١ ٤٠٥
السكان العرب	١ ٠٠٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠	١ ١٨٠ ٠٠٠	٨٣٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠	٢ ٠١٥ ٠٠٠
نسبة المستوطنين/ مجموع السكان	١٢,٠	٨٨,٩	٢٣,٧	٠,٥	٨٠,٠	١٤,٧

المصدر: استنادا الى المعلومات الواردة في تقرير عن الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، مؤسسة السلم في الشرق الأوسط (واشنطن العاصمة)، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣)، الصفحة ٥.

١٧ - وفي الجولان السوري، أنشئت أول مستوطنة اسرائيلية، وهي ميرون جولان، في ١٥ تموز/يوليه ١٩٦٧. وكانت الجولان قد أفرغت من سكانها بسبب حرب عام ١٩٦٧. ولم يبق من سكان ما قبل الحرب البالغ عددهم ١٣٠ ٠٠٠ سوى ١٥ ٠٠٠ في الزاوية الشمالية الشرقية للمنطقة. وقامت سلطات الاحتلال بسن مجموعة من القوانين والمراسيم والأنظمة، استولت على أساسها السلطات العسكرية الاسرائيلية على ٨٠ في المائة من مجموع مساحة الجولان السوري المحتل وبنت ٣٦ مستوطنة، الى جانب المستوطنات العديدة العسكرية وشبه العسكرية التي لم يتم حصر إنشائها.

١٨ - وخلافا للتوقعات التي أعقبت بدء عملية السلم وتوقيع إعلان المبادئ في واشنطن العاصمة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واصلت اسرائيل ممارسة مصادرتها للأراضي لغرض توسيع المستوطنات وإقامة طرق لوصل هذه المستوطنات. ولقد أثرت فترات حظر التجول الطويلة المفروضة عن مختلف مناطق الأراضي العربية المحتلة لمنع الاصطدامات بين الفلسطينيين والمستوطنين الاسرائيليين تأثيرا كبيرا على القطاع الزراعي. وكذلك تأثر صيد السمك بالمستوطنات الاسرائيلية وبحظر التجول المفروض على قطاع غزة. وأدى إنشاء مستوطنات على جانب البحر في قطاع غزة الى تقليص المساحة المستخدمة لصيد السمك نظرا لأنه لا يسمح الصيد قبالة المستوطنات أو قربها[١٣].

١٩ - ولقد عمدت السلطات الاسرائيلية، متذرعة بما استخدمته بصورة مفرطة من حجة "متطلبات الأمن"، الى ممارسة لم يسبق لها مثيل هي اجتثاث الأشجار المثمرة (ولا سيما أشجار الزيتون)، فحرمت

بذلك المزارعين من مصدر دخلهم الرئيسي وأجبرتهم على مغادرة أراضيهم. وتتبع الممارسة نفسها في الجولان السوري المحتل، حيث يقتلع الاسرائيليون نبتات الأشجار المثمرة التي يغرسها المزارعون العرب. والعذر الذي تتذرع به اسرائيل هو أنه لم يتم الحصول من السلطات الاسرائيلية عن الإذون بغرس النبتات.

٢٠ - وفي غضون الفترة من ١٣ أيلول/سبتمبر الى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ (أي الثلاثة شهور والنصف التي أعقبت توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني الاسرائيلي في واشنطن العاصمة)، بلّغ عن الحالات التالية[١٤]:

(أ) صودر ما يزيد على ٠٠٠ ٤٦ دونم من الأراضي في الضفة الغربية، ومعظمها على طول الخط الأخضر وحول القدس، وكرس ٨٠٠ ٢ دونم منها لتوسيع المستوطنات؛

(ب) تم اجتثاث ما مجموعه ٥٤٠ ٥ من الأشجار المثمرة، ومعظمها من أشجار الزيتون؛

(ج) بنيت ثماني طرق جديدة على الأرض العربية لغرض الوصل بين المستوطنات الاسرائيلية؛

(د) صودر ما يزيد على ٠٠٠ ٥ دونم لغرض إقامة باحة لوقوف السيارات، ومكان لإلقاء القمامة، ومصنع لصقل الحجارة، وصهريج ماء، وذلك لخدمة المستوطنات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وصودر ٥٢٠ ٥ دونما لإنشاء مشروعي استثمار خاصين للمستوطنين في منطقة الخليل؛

(هـ) بدئ بإفراد ثمانية أماكن جديدة كمحتجزات طبيعية وذلك كخطوة أولى نحو منع الفلسطينيين من دخول تلك الأرض.

٢١ - وإلى جانب مصادرة الأراضي، لا يزال الماء واحدا من أكثر القضايا حساسية من حيث تأثيره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان في الأراضي العربية المحتلة. ولقد أصدر الحكام العسكريون الاسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري المحتلة، سلسلة من الأوامر العسكرية. وبموجب تلك الأوامر وضعت قواعد وأنظمة لاستخراج الماء واستهلاكه وتوزيعه، وللتحكم في استخدام الماء، ولتقاسم الماء وتحصيصه، ولإنشاء المنشآت المائية، وحفر الآبار، ومنح التراخيص وجميع المسائل المتعلقة بموارد المياه، سواء كانت مياها باطنية أو سطحية، بما فيها الينابيع والبرك والمجاري والأنهار، وكذلك تحديد الأسعار والكميات المسموح بها لاستخدام السكان والمزارعين العرب في الأراضي المحتلة. وقد زادت تلك الأوامر من سهولة استيلاء السلطات الاسرائيلية على الماء في الأراضي المحتلة واستغلاله[١٥].

٢٢ - ونتيجة لذلك، فإن موارد المياه في الأراضي العربية المحتلة تستغل بصفة رئيسية لصالح الدولة القائمة بالاحتلال. ويُستمد ثلثا إمدادات اسرائيل من المياه من الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلاوة على ذلك، فرضت قيود قاسية على السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧[١٦]. وفي الضفة الغربية، لا تقوم اسرائيل باستغلال الماء من أجل سكانها في اسرائيل والضفة الغربية فحسب، وإنما هي أيضا تحد من زيادة الفلسطينيين لاستهلاك المياه الى ٢٠ في المائة عما كانوا يستهلكونه في عام ١٩٦٧. وعلاوة على ذلك فإن هذا الماء مقصور تماما على الاستعمال الشخصي وليس للتنمية الزراعية أو الاقتصادية. والإبقاء على هذا الوضع قد أعاق التنمية الاقتصادية في الأراضي العربية المحتلة.

٢٣ - وتقدر كمية المياه المنقولة من الضفة الغربية وقطاع غزة (من المياه الباطنية من خلال الآبار الارتوازية ومن نهر الأردن) بما يتراوح بين ٥١٥ و ٥٣٠ مليون متر مكعب في السنة مما مجموعه ٧٠٠ مليون متر مكعب من إمدادات الضفة الغربية من المياه في العام. ويقدر الاستهلاك السنوي من المياه للمستوطنين الاسرائيليين في الأراضي العربية المحتلة بـ ٧٦٠ ١ مليون متر مكعب، في حين يستهلك الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة ٢٣٠ مليون متر مكعب[١٧]. ولقد أدى اجتماع سياسة توزيع المياه والضخ الزائد في بعض المناطق الى التضييق الشديد على توفر موارد المياه للفلسطينيين وعلى قدرتهم على تلبية احتياجاتهم المتزايدة. وفي قطاع غزة حدثت زيادة الملوحة من جراء اقتحام مياه البحر نتيجة لاستعمال اسرائيل المفرط للمياه من أجل المستوطنات.

٢٤ - أما الوضع الأمني للسكان العرب في الأراضي العربية المحتلة فهو ضعيف في أحسن أحواله. وكانت المذبحة التي ارتكبت في الحرم الإبراهيمي في الخليل في شباط/فبراير ١٩٩٤ دليلا على التهديد الخطير الذي تشكله المستوطنات الاسرائيلية، ولا سيما المستوطنون الذين هم عموما مسلحون تسليحا جيدا. وكون كثير من المستوطنات قد أنشئت في قلب المدن العربية يزيد من خطورة الحالة الأمنية للسكان العرب. وقد دعا مجلس الأمن، بعد أن أدرك أهمية الحالة وخطورتها، الى وجود دولي أو أجنبي مؤقت في الخليل.

الحواشي

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، رقم ٩٧٣.

(٢) Clyde Mark, "Soviet Jewish Emigration", CRS Issue Brief, Congressional Research Service, Library of Congress, Washington, D. C., 1994.

(٣) مؤسسة السلم في الشرق الأوسط، تقرير عن الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة (واشنطن العاصمة، أيار/مايو ١٩٩٣)، الصفحة ٣.

الحواشي (تابع)

(٤) Larry Q. Nowels and Clyde Mark, "Israel's Request for U.S. Loan Guarantees", CRS Issue Brief, Congressional Research Service, The Library of Congress Washington, D.C., 1994, p. 1.

(٥) مؤسسة السلم في الشرق الأوسط، تقرير عن الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة، (واشنطن العاصمة، كانون الثاني/يناير ١٩٩٤)، الصفحة ٥.

(٦) Clyde Mark, 1994, "Soviet Jewish Emigration", CRS Issue Brief, Congressional Research Service, Library of Congress, Washington, D.C. p. 14.

(٧) George Kossaifi, Soviet Jewish Migration: Some Basic Issues, Institute of Palestine Studies, p. 48 (forthcoming) Brym Robert J., "The Emigration Potential of Jews in the Former Soviet Union", in East European Jewish Affairs, vol. 23, No. 2, Winter 1993, p. 23.

(٨) مؤسسة السلم في الشرق الأوسط. تقرير عن الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي المحتلة (واشنطن العاصمة، أيار/مايو ١٩٩٣)، الصفحة ٣.

(٩) المرجع نفسه، شباط/فبراير ١٩٩٤، الصفحة ١.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٣.

(١١) المرجع نفسه، آذار/مارس ١٩٩٤، الصفحة ٣.

(١٢) المرجع نفسه، شباط/فبراير ١٩٩٤، الصفحة ٣.

(١٣) كتب هذا التقرير قبل اتفاق التنفيذ الذي ينص على حقوق الفلسطينيين في صيد الأسماك على طول ساحل غزة.

(١٤) المركز الفلسطيني للمعلومات المتعلقة بحقوق الانسان، ولجنة البحوث المتعلقة بالأراضي؛ ومركز المعلومات المتعلقة بالبحوث الجغرافية الفلسطينية، وجمعية سان ييفز: (بيان مشترك) "تسارع مصادرة الأراضي وبناء المستوطنات عقب الاتفاق بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على إعلان المبادئ"، القدس، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

الحواشي (تابع)

(١٥) دائرة شؤون الوطن المحتل، مخططات اسرائيل لمياه الضفة الغربية (بالعربية)، الدراسة رقم ١ (عمان، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، ١٩٨٧) الصفحات ١٦-٣١.

(١٦) Miriam Lowi, "Water and Power" the Politics of a Scarce Resource in the Jordan River Basin", Cambridge University Press, Cambridge, Massachusetts, U.S.A, 1993.

(١٧) الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، إصلاح القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة (E/ESCWA/AGR/1993/9).